عنوان البحث: دور منظمة شنغهاي للتعاون في إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى (1996–2017): (دراسة تاريخية تحليلية)

الباحث: م.د. نور الدين سليمان لطيف

مكان العمل: المديرية العامة لتربية صلاح الدين

تاريخ النشر: جمادى الآخرة 1447 هـ / تشرين الثاني 2025

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في نشأة منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) وتطورها ودورها في إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى خلال الفترة 1996 –2017. وتحلل السياق الجيوسياسي الذي أدى إلى استقلال جمهوريات آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فضلا عن التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي واجهتها، بما في ذلك التهديدات الإرهابية والتطرف والتنافس الدولي على الموارد الطبيعية. كما تدرس الدراسة دور روسيا والصين في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون كإطار للتنسيق الأمني والسياسي، وتطورها إلى قوة إقليمية مؤثرة بانضمام الهند وباكستان إلى المنظمة في عام 2017. وتخلص الدراسة إلى أن منظمة شنغهاي للتعاون لعبت دورا مهما في الحد من النفوذ الغربي، وتعزيز التعاون الإقليمي، واستعادة التوازن في المنطقة، مع تأثير كبير على الهياكل الأمنية والاقتصادية لدول آسيا الوسطى.

الكلمات المفتاحية: منظمة شنغهاي للتعاون، آسيا الوسطى، الأمن الإقليمي، التعددية القطبية، الصين، روسيا، الولايات المتحدة.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Search title: **The Role of the Shanghai Cooperation Organization in Reshaping the Balance of Power in Central Asia (1996-2017): (A Historical and Analytical Study)**

Researcher: **Dr. Nooruldeen Sulaiman Lateef**

Workplace: **General Directorate of Education, Salah al-Din**

Publication date: **November 2025**

Abstract:

This study examines the origins and development of the Shanghai Cooperation Organisation (SCO) and its role in reshaping the balance of power in Central Asia during the period 1996–2017. It analyzes the geopolitical context that led to the independence of the Central Asian republics following the collapse of the Soviet Union, as well as the security, political, and economic challenges they faced, including the threats of terrorism and extremism, and international competition for natural resources. The study also examines the role of Russia and China in establishing the SCO as a framework for security and political coordination, and its evolution into an influential regional power with the accession of India and Pakistan in 2017. The study concludes that the SCO has played a significant role in limiting Western influence, promoting regional cooperation, and restoring balance in the region, with a substantial impact on the security and economic structures of the Central Asian states.

Keywords: Shanghai Cooperation Organization, Central Asia, regional security, multipolarity, China, Russia, United States.

المقدمة:

يتميز النظام الدولي المعاصر بتوجه متزايد نحو تشكيل التحالفات والتكتلات الإقليمية، كأدوات استراتيجية تمكن الدول من تعزيز أمنها واستقرارها والدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية. وقد تجلى هذا التوجه بوضوح في المناطق التي شهدت فراغا أمنيا إثر اضطرابات جيوسياسية عميقة، لا سيما تلك التي عانت من ضعف أو عدم استقرار الحكومات، مثل آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. وقد أدى هذا الوضع إلى استقلال جمهوريات المنطقة (كازاخستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وتركمانستان، وطاجيكستان)، التي تواجه تحديات خطيرة، مثل هشاشة أنظمتها السياسية، وتصاعد التهديدات الإرهابية، والتطرف الديني والعرقي، والتنافس الدولي على الموارد الطبيعية، وخاصة الطاقة.

ونتيجة لذلك، سعت القوى الإقليمية الكبرى، روسيا والصين، إلى معالجة هذا الوضع من خلال إنشاء إطار إقليمي مشترك، مما أدى إلى تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون في عام 1996، وتطورها بشكل أكبر مع انضمام الهند وباكستان في عام 2017. وهذا يعكس تحولا في توازن القوى الإقليمي والدولي.

أهمية البحث:

1. من الناحية العلمية، يساعد هذا البحث على سد الفجوة المعرفية في الدراسات التاريخية المتعلقة بتطور المنظمة وأبعاد دورها الإقليمي والدولي.
2. أما من الناحية العملية، يتيح فهم آليات التنافس والتعاون بين القوى الكبرى في آسيا الوسطى، وخاصة في ظل التنافس الروسي الصيني من جهة، والتراجع النسبي للنفوذ الأميركي من جهة أخرى.

أهداف البحث:

1. تحديد أسباب النشأة وطبيعة التحالفات التي شكلتها منظمة شنغهاي للتعاون.
2. دراسة ديناميكيات التعاون بين الدول الأعضاء، وتفسير تطور موازين القوى الإقليمية والدولية.
3. رصد التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية على دول آسيا الوسطى.

مشكلة البحث:

في ظل التوجه العالمي المتزايد نحو تشكيل تكتلات إقليمية ودولية، تسعى الدول إلى تعزيز مكانتها في النظام الدولي بما يتناسب مع قدراتها. وقد أنشئت منظمة شنغهاي للتعاون كإطار استراتيجي بين عدة دول آسيوية، بهدف استعادة التوازن الجيوسياسي في المنطقة والحد من النفوذ الغربي.

يركز هذا البحث على تحليل طبيعة منظمة شنغهاي للتعاون ودورها في النظام العالمي، مما يطرح عدة تساؤلات رئيسية:

1. إلى أي مدى ساهمت المنظمة في إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى؟
2. ما هو تأثيرها على الهياكل الأمنية والاقتصادية لدول المنطقة؟

الفرضيات الأكاديمية:

1. ساهمت المنظمة في الحد من النفوذ الأمريكي والغربي في آسيا الوسطى وتعزيز الدور الإقليمي لروسيا والصين.
2. لم يعيق التنافس بين روسيا والصين داخل المنظمة فعاليتها، بل أسهم في بلورة أدوارا تعاونية.
3. أن تحول النظام الدولي من أحادي القطب إلى توازن متعدد الاقطاب يشكل عاملا يؤثر في استراتيجيات المنظمة وقدرتها على إعادة تشكيل توزان القوى في آسيا الوسطى.

منهجية البحث:

يعتمد الباحث على المنهج التاريخي والتحليلي لفهم نشأة المنظمة وتطورها، وتحليل تأثيرها في سياق التفاعلات الإقليمية والدولية.

هيكل البحث:

يتناول المبحث الأول، نشأة منظمة شنغهاي للتعاون وتطورها التاريخي والمؤسسي. وركز المبحث الثاني على دور المنظمة في إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى (2001–2017). أما المبحث الثالث، فتطرق إلى التداعيات الإقليمية لدور المنظمة على دول آسيا الوسطى. وتسلط الخاتمة الضوء على النتائج.

المبحث الأول

النشأة والتطور التاريخي والمؤسسي لمنظمة شنغهاي للتعاون

مرت منظمة شنغهاي للتعاون بمرحلة تأسيسية اتسمت بالتعاون متعدد الأطراف بين دولها المؤسسة، مما أتاح لها التطور من إطار استشاري إقليمي إلى منظمة دولية ناجحة ذات نفوذ سياسي متزايد في النظام الدولي المعاصر. ويمكن تقسيم تطورها إلى عدة مراحل رئيسية:

أولا: المرحلة التأسيسية (1996–2001):

يرجع تأسيس المنظمة إلى أوائل تسعينيات القرن الماضي، عقب الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي عام 1991، والذي كون نقطة تحول في بنية النظام الدولي، واحدث تحولات جيوسياسية عميقة، أبرزها استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، وتشكل نظام إقليمي جديد. غير أن هذه الجمهوريات المستقلة حديثا واجهت تحديات معقدة، كالنزاعات الحدودية الموروثة من الحقبة السوفيتية، وخاصة تلك المتعلقة بحدودها مع الصين. ما اوجد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة.(العيساوي، 2015، ص15).

وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية، أدركت الصين وروسيا أهمية تنسيق مواقفهما السياسية، من خلال الحوارات الإقليمية للحد من التهديدات العابرة للحدود. وشكلت زيارة الرئيس الروسي بوريس

يلتسين[1](Boris Yeltsin) (Colton, 2008, p. 177) إلى بكين عام ١٩٩٢ نقطة تحول في إعادة العلاقات بين البلدين بعد عقود من التوتر خلال الحرب الباردة، حيث كشفت عن رؤية مشتركة للأمن الإقليمي، خصوصا في مواجهة تهديدات كالحرب في الشيشان، وتهريب المخدرات من أفغانستان إلى روسيا ثم إلى أوروبا، وتجارة الأسلحة غير المشروعة (جمال الدين، 2009، ص21) في المقابل، سعت الصين إلى تعزيز مبدأ التعاون وترسيخ صورتها كقوة إقليمية ناشئة تفضل الشراكة على الهيمنة، مما مهد لتأسيس علاقات إقليمية أوسع(Aris, 2013, p.2).

دعت مبادرة الرئيس الصيني جيانغ زيمن[2](Jiang Zemin) (Kuhn, 2005, p. 312)، خمس دول هي: الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، إلى وضع إطار تعاوني لحل النزاعات الحدودية وكبح الحركات الانفصالية، وخاصة تلك المتربطة بالمسلمين الأويغور في مقاطعة شينجيانغ الصينية. وتوجت هذه الجهود بعقد القمة الأولى في مدينة شنغهاي في 26 نيسان 1996، وتشكيل النواة الأولى للمنظمة، وهي مجموعة شنغهاي الخماسية، مع الاتفاق على عقد قمم سنوية بالتناوب بين عواصم الدول المؤسسة(دحمان، 2016، ص96).

تبع ذلك سلسلة من القمم السنوية، كان أبرزها قمة موسكو في 25 نيسان 1997، التي شهدت توقيع معاهدة تهدف إلى تقليص الوجود العسكري في المناطق الحدودية المشتركة وإنشاء منطقة منزوعة السلاح بطول 100 كيلومتر، وهي خطوة ملموسة لتعزيز الثقة المتبادلة. وفي العام التالي، استضافت ألماتي، عاصمة كازاخستان، القمة الثالثة عام 1998، والتي ركزت على نزع السلاح النووي من المنطقة، لا سيما في أعقاب التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان، والتي أثارت مخاوف من سباق تسلح في المنطقة. (Weitz, 2008, p. 66). وهكذا، رسخت باكستان مكانتها كدولة تولي أهمية استراتيجية لأمن حدودها، لا سيما مع الصين، التي تشترك معها في حدود تمتد لـ 1700 كيلومتر. ورغم أن باكستان أقل عرضة للإرهاب والحركات الانفصالية من دول أخرى في المجموعة، إلا أنها تعتبر هذه التهديدات خطرا حقيقيا،

(1) **بوريس نيكولايفيتش يلتسين:** ولد عام 1931، وكان أول رئيس لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. قاد البلاد من عام 1991 إلى عام 1999، وقادها خلال فترة انتقالية صعبة من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. اتسم عهده بأزمات سياسية واقتصادية حادة. عرف بقراراته المثيرة للجدل، بما في ذلك إلغاء البرلمان عام 1993، استقال في أواخر عام 1999، وحل محله فلاديمير بوتين، وقد توفي عام 2007.(Colton, 2008, p. 177).

(2) **جيانغ زيمن:** سياسي صيني، ولد عام 19256، وشغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية من عام 1993 إلى عام 2003. كما شغل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، مما جعله القائد الأعلى الفعلي للبلاد خلال تلك الفترة. توفي عن عمر يناهز 96 عاما في 30 تشرين الثاني 2022. (Kuhn, 2005, p. 312).

وتربط أمنها الداخلي بالأمن الإقليمي، وتسعى إلى الحفاظ على علاقات تعاون مع مختلف القوى الكبرى.(جمال الدين، 2009، ص20).

حققت المجموعة تقدما ملحوظا في حل النزاعات الحدودية التاريخية، لا سيما تلك المتعلقة بالجزء الغربي من الحدود الصينية السوفيتية السابقة، الممتدة على مسافة 3000 كيلومتر، والتي كانت مصدرا لتوترات ونزاعات متكررة. وبفضل قمة بيشكيك عام 1999، تم حل هذه النزاعات في غضون سنوات قليلة، وهو حدث نادر في تاريخ العلاقات الدولية. وفي القمة الخامسة التي عقدت في دوشانبي، عاصمة طاجيكستان، عام 2000، أعيد تأكيد التزام الأعضاء بتنفيذ جميع الاتفاقيات السابقة(Biles et al., 2007, p. 50).

يتضح مما سبق أن عملية القمم الإقليمية التي استمرت أربع سنوات مثلت مرحلة هامة في تطور مجموعة شنغهاي الخماسية. فهي لم تسهم في حل النزاعات الحدودية بين الدول المعنية فحسب، بل أرست أيضا أسس نموذج إقليمي جديد في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي. وقد عكس هذا النهج تحولا في طبيعة العلاقات الدولية المثمرة، ممهدا الطريق لإقامة تحالف دائم.

ثانيا: التطور المؤسسي والهيكلي للمنظمة (2001–2004):

تطورت العلاقات بين دول شنغهاي الخماسية بفضل اتفاقيات ترسيم الحدود، وبلغ هذا التطور مرحلة جديدة بانضمام أوزبكستان رسميا إلى المجموعة في القمة السادسة التي عقدت بتاريخ 15 حزيران 2001، رغم عدم وجود حدود مشتركة بينها وبين الصين. وقد لعب هذا الحدث دورا هاما في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون (Organization Cooperation Shanghai) والمعروفة اختصارا باسم (SCO).(العبد الله وخليل، 2013، ص113).

ومن الجدير بالذكر أن الوضع الأمني المضطرب دفع أوزبكستان إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية، وخاصة بعد محاولة اغتيال الرئيس إسلام كريموف[3] (Islam Karimov)(Encyclopedia Britannica, 2025) في عام 1999 والهجمات المسلحة على الحدود في عام 2002، بالإضافة إلى تصاعد التهديدات من الجماعات المتطرفة، مثل حركة تحرير أوزبكستان وحركة طالبان في أفغانستان، وقد كشفت هذه الأحداث عن محدودية القدرات الدفاعية لأوزباكستان، كما أظهرت اعتمادها على الدعم

(3) **إسلام كريموف:** أول رئيس لأوزبكستان بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي عام 1991. ولد في سمرقند عام 1938، ونشأ في دار للأيتام، وتدرج في المناصب داخل الحزب الشيوعي السوفيتي. حكم البلاد بقبضة حديدية، وحافظ على سلطته لعقود من خلال قمع المعارضة. أعيد انتخابه عدة مرات وسط اتهامات بالتزوير الانتخابي وانتهاكات حقوق الإنسان. توفي عام 2016. للمزيد ينظر.(Encyclopedia Britannica, 2025).

الأمريكي غير الكافي في تعزيز تلك القدرات، مما عمق الشعور بالحاجة الملحة لتعزيز الأمن القومي(جمال الدين، 2009، ص21).

اعتمد ميثاق الهيكل القانوني للمنظمة في قمة سانت بطرسبرغ، التي عقدت في روسيا عام 2002، ودخل حيز التنفيذ في أيلول 2003، مانحا المنظمة صفة قانونية دولية ومرجعا أساسيا يحدد مبادئها العامة وآليات اتخاذ القرار (العامري، 2016، ص2) ويضم الهيكل التنظيمي من عدة هيئات رئيسية تشرف على إدارة الأنشطة الإقليمية والدولية، أهمها:

1. مجلس رؤساء الدول، وهو السلطة العليا المسؤولة عن رسم التوجهات العامة.
2. مجلس رؤساء الحكومات، وهو المسؤول عن قضايا التعاون الاقتصادي.
3. مجلس وزراء الخارجية، وهو المسؤول عن التنسيق السياسي والدبلوماسي.
4. الأمانة العامة، ومقرها بكين، الجهاز التنفيذي للمنظمة.
5. جهاز مكافحة الإرهاب، ومقره في طشقند، للرد على التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية.

بعد استكمال التطور المؤسسي والهيكلي للمنظمة، أصبحت قادرة على تنفيذ مهامها بكفاءة أكبر وتنظيم أعلى، وانها تدار كشبكة حكومية دولية من خلال قمم سنوية واجتماعات دورية لرؤساء الحكومات ووزراء الخارجية وكبار المسؤولين في الدول الأعضاء، وتعقد هذه القمم وفق الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء باللغة الروسية. كما منح مجلس وزراء الخارجية صلاحية عقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة، مما يوفر مرونة كبيرة في التعامل مع المستجدات. وفي عام 2004 اكتمل البناء المؤسسي للمنظمة، بتثبيت الأمانة العامة وهيئة مكافحة الإرهاب كجهازين دائمين مما عزز استقرار العمل الإداري والتنظيمي للمنظمة.(الجمري، 2007، ص1).

ثالثا: أهداف المنظمة ومجالات عملها:

تعتبر منظمة شنغهاي للتعاون من المنظمات الدولية الشاملة والمتعددة الوظائف، ذات أهداف طموحة ومجالات عمل متنوعة تتجاوز اهتماماتها السياسة لتشمل التعاون الاقتصادي والتجاري، وتتزايد لتشمل قضايا البيئة والتعليم والثقافة والتكنولوجيا والطاقة، بالإضافة إلى القطاعين المالي والمصرفي. بعد تأسيسها، حددت المادة الأولى من نظامها الأساسي مجموعة من الأهداف الأساسية التي ستوجه عملها المستقبلي، بما في ذلك:(العيساوي، 2015، ص 8).

1. تسوية النزاعات الحدودية بين الدول الأعضاء.
2. تطوير آليات أمنية مشتركة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، وفي مقدمتها الإرهاب الدولي والتطرف والنزعات الانفصالية.

3. مكافحة الأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية، وخاصة في المناطق المعرضة للخطر الأمني.
4. ضمان بقاء آسيا الوسطى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
5. تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية ومجالات الطاقة والبيئة.
6. السعي لتعزيز أمن الدول الأعضاء كجزء لا يتجزأ من أمن المنطقة الأوراسية (لزهر وناسي، 2014، ص.197).
7. حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
8. تطوير العلاقات مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية.
9. السعي لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء.
10. إطلاق مشاريع تكامل مشتركة في المجالات الاستراتيجية، وخاصة في قطاعات الطاقة كالنفط والغاز، بالإضافة إلى التعاون في إدارة الموارد المائية.
11. العمل على إنشاء مؤسسة مصرفية مشتركة، مع إمكانية إصدار عملة موحدة مستقبلا.
12. تعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات، مع التأكيد على احترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي (العامري، 2016، ص2).

وتشير هذه الأهداف المنصوص عليها في ميثاق المنظمة بوضوح إلى أنها تسعى إلى إقامة نظام دولي أكثر عدلا وتوازنا وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال مشاريع الشراكة والاستثمار.

رابعا: توسيع العضوية والتنوع الإقليمي والدولي:

تحظى منظمة شنغهاي للتعاون باهتمام دولي متزايد، نظرا لأهدافها وقدراتها المتنامية، والتزامها بسياسة الانفتاح على الدول والمنظمات الأخرى. وكما ذكر سابقا، بدأت المنظمة بست دول مؤسسة، ثم اعتمدت نهجا توسعيا قائما على ضم الدول الملتزمة بمبادئها ومواثيقها الرسمية من خلال معاهدات واتفاقيات دولية معتمدة. تبدأ عملية العضوية بتقديم طلب رسمي إلى مجلس وزراء الخارجية، الذي يحيله بدوره إلى مجلس رؤساء الدول، وهو الهيئة المسؤولة عن اتخاذ القرار النهائي بقبول العضوية أو رفضها (العيساوي، 2015، ص 8).

ويمكن تعليق العضوية في حالات محددة، بما في ذلك انتهاك الميثاق أو إخفاق دولة عضو في الوفاء بالتزاماتها. ويقرر مجلس رؤساء الدول تعليق العضوية بناء على توصية من مجلس وزراء الدول الأعضاء. ويطرد نهائيا إذا استمرت الدولة المعنية في نقض التزاماتها. كما يمكن الانسحاب الطوعي،

شريطة تقديم إشعار رسمي قبل عام واحد من تاريخ الانسحاب. وتظل الدولة ملزمة بالاتفاقيات المبرمة في إطار المنظمة حتى يصبح الانسحاب نافذا بالكامل. (العمار، د. ت، ص713-714).

في عام 2004، أنشئت فئة جديدة من العضوية، تسمى صفة المراقب، لتوسيع نطاق المشاركة، حيث رحبت المنظمة بدول مثل منغوليا وإيران والهند وباكستان بصفة مراقب، مما ساهم في تحولها من كيان إقليمي متمركز في آسيا الوسطى إلى منظمة أوراسية متعددة الأبعاد تعكس تنوعها الجغرافي والاستراتيجي. (العامري، 2016، ص 3).

اعتمدت المنظمة نهجا انتقائيا في معالجة طلبات العضوية، حيث رفضت طلب الولايات المتحدة عام 2005. تتبع هذه السياسة من رغبة المنظمة في الحفاظ على توازن القوى الداخلي ومنع توسع النفوذ الغربي، لا سيما في ظل الهيمنة الصينية والروسية على بنيتها المؤسسية. في المقابل، عززت تعاونها مع أفغانستان، الدولة ذات الأهمية الاستراتيجية الحيوية للاستقرار الإقليمي، بمنحها صفة مراقب عام 2012، بعد أن كانت ضيفة في اجتماعات القمم سابقا. وهذا يظهر رغبة المنظمة في توسيع حضورها الجغرافي جنوبا لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة. (Poland, 2011, p.10).

من جهة أخرى، تسعى إيران للانضمام إلى المنظمة، بهدف تشكيل محور استراتيجي مع الصين وروسيا لموازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة. ورغم تقديمها طلبا رسميا للعضوية، لم تتخذ المنظمة أي خطوات نحو العضوية الكاملة. ويعكس هذا تردد الصين وروسيا، اللتين تخشيان من أن تكتسب المنظمة طابعا معاديا للولايات المتحدة، ويرى بعض الخبراء أن إيران تنظر إلى المنظمة كوسيلة لضمان أمنها الاستراتيجي، لا سيما في ظل الضغوط الدولية المتعلقة ببرنامجها النووي، أملا في الحصول على حماية سياسية مماثلة لتلك التي حصلت عليها أوزبكستان بعد قمعها العنيف لأعمال الشغب في منطقة فرغانة، المعروفة باسم بمذبحة أنديجان عام 2005 (Poland, 2011, p.10).

ظلت هذه العضوية معلقة، لا سيما بعد أن اعتمدت المنظمة معايير جديدة عام 2010 تحظر عضوية الدول الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن الدولي. ورغم رفع هذه العقوبات بعد توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة عام 2015، استمرت المناقشات دون قرار نهائي لأسباب عدة، منها توتر العلاقات مع طاجيكستان بسبب دعم طهران للمعارضة المحلية، بالإضافة إلى تحفظات الصين المستمرة على استخدام إيران للمنظمة كمنصة لمهاجمة السياسة الأمريكية. إلا أن هذا لم يمنع إيران من المشاركة في أنشطة المنظمة، حيث يواصل ممثلوها حضور الاجتماعات الوزارية والمؤتمرات والدورات التدريبية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتعد عضوية المنظمة جزءا من استراتيجية طهران طويلة المدى لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية (عبد الجليل، 2016، ص 452).

فيما يتعلق بشركاء الحوار، أنشأت المنظمة هذا المنصب عام 2008، استنادا إلى المادة 14 من ميثاقها، التي تنص على أن شريك الحوار هو دولة أو منظمة تتشارك أهداف ومبادئ منظمة شنغهاي للتعاون وترغب في إقامة علاقات شراكة معها. وهكذا، انضمت دول مثل سريلانكا وبيلاروسيا ونيبال وكمبوديا وأرمينيا وأذربيجان إلى المنظمة كشركاء حوار، بالإضافة إلى تركيا التي حظيت بمعاملة استثنائية بمنحها صفة شريك الحوار رغم عضويتها في حلف الناتو. جاء هذا التطور في ظل تصاعد التوترات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مما دفعها إلى تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحا تجاه الفضاء الأوراسي. كما فازت تركيا برئاسة نادي الطاقة التابع للمنظمة عام 2017، لتصبح أول دولة غير عضو تترأس أحد كياناتها. (العمار، د. ت، ص713-714).

وفي العام نفسه، انضمت الهند وباكستان كعضوين كاملين في المنظمة، مما أضاف بعدا قاريا عزز مكانتها الدولية، لا سيما من خلال توسعها في جنوب آسيا والمحيط الهندي. وفي هذا السياق، سعت باكستان إلى توجيه سياستها الخارجية نحو التنمية، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي ومواردها الطبيعية، لتعزيز علاقاتها الإقليمية. إلا أن انضمام الدولتين زاد من تعقيد عملية صنع القرار داخل المنظمة، نظرا لتباين السياسات الأمنية بين الدول الأعضاء، وخاصة بين الهند وباكستان، اللتين تتبنيان مواقف متناقضة تجاه الصين وروسيا من جهة، والقوى الغربية من جهة أخرى.(ETH Zurich, 2006, p. 5).

لم يقتصر توسع نطاق المنظمة على الدول وحدها، بل شمل ايضا عددا من المنظمات الإقليمية والدولية، علما إنها لا تمنح هذه المنظمات صفة المراقب، بل تمنحها صفة الضيف، وتندرج ضمن هذه الفئة أربع كيانات رئيسية هي: الأمم المتحدة، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ورابطة الدول المستقلة، بالإضافة إلى جمهورية تركمانستان والتي تعد الدولة الوحيدة المصنفة في هذه الفئة. هذا التوسع عزز عمل منظمة شنغهاي للتعاون مع هذه الكيانات الدولية من خلال ابرام الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية، فقد عقدت اتفاقية أمنية مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) عام 2007، وتسعى باستمرار إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الأمن في آسيا الوسطى، من خلال مشاركتها في المنتديات المتخصصة(العمار، د. ت، ص713-714).

يعكس التوسع التدريجي لعضوية المنظمة تغيرات جيوسياسية، إذ باتت تضم قوى إقليمية وعابرة للقارات. ورغم أن هذا التوسع قدم منظورا جديدا، إلا أنه طرح أيضا تحديات تتعلق بتباين مصالح الدول الأعضاء، لا سيما في ظل التنافس الكامن بين الصين وروسيا على قيادة المنظمة، والذي سنتناوله في المبحث الثاني.

خامسا: الإمكانيات السياسية والاقتصادية والأمنية للمنظمة:

تمتلك منظمة شنغهاي للتعاون مقومات استراتيجية تمكنها من أن تكون قوة مؤثرة في النظام الدولي. جغرافيا، تمتد دولها الأعضاء من القطب الشمالي شمالا إلى المحيط الهندي جنوبا، ومن الصين شرقا إلى إيران غربا. وتغطي مساحة تقدر بنحو 34.4 مليون كيلومتر مربع، أي ما يعادل حوالي 62.7% من إجمالي مساحة قارتي آسيا وأوروبا. وهذا يضفي على المنظمة بعدا جغرافيا متعدد الاتجاهات، ويزودها بموارد طبيعية وبشرية قيمة. (الشيباني، الجابري،2022، ص.384).

أما فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي، فقد تساهم المنظمة بما يقرب من خمس الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتضم بين أعضائها بعضا من أكبر منتجي ومستهلكي الطاقة، مثل الصين والهند. كما يمتلك أعضاؤها الدائمون والمراقبون مجتمعين ما يقرب من 17.5٪ من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم وما يقرب من 50٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي، مما يجعلها لاعبا مؤثرا في الأسواق العالمية. من الناحية الديموغرافية، تمثل الدول الأعضاء ما يقرب من 60٪ من سكان العالم، مما يمنح المنظمة قاعدة بشرية متنوعة تعزز مكانتها وقدرتها على التأثير على الساحة الدولية(الأغبري، 2017، ص 10).

اما على المستوى السياسي والعسكري، فتضم المنظمة أربع دول نووية، بالإضافة إلى عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي، روسيا والصين، وكلاهما يتمتع بحق النقض (الفيتو)، مما يعكس ثقلهما في المؤسسات الدولية. كما تضم ثلاث دول من مجموعة البريكس (BRICS)، ، مما يمنحها نفوذا كبيرا في القرارات الدولية والتوازنات العالمية (الأغبري، 2017، ص 10).

بناء على هذه المعطيات، يمكن اعتبار المنظمة كتلة إقليمية ودولية متكاملة، من حيث حجمها الجغرافي ومواردها وقدراتها. ومن المتوقع أن تلعب دورا متزايدا في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية، لا سيما في أوراسيا والمناطق المحيطة بها.

المبحث الثاني

دور منظمة شنغهاي للتعاون في إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى (2001-2017)

يعد التنافس الدولي بين القوى الكبرى من أهم الظواهر المؤثرة على الأمن والاستقرار الدوليين. ويتطور هذا التنافس باستمرار تحت تأثير عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية عديدة. وفي هذا السياق، برزت منظمة شنغهاي للتعاون كقوة إقليمية مؤثرة تشكل توازن القوى الجديد في النظام الدولي.

أولا: تأثير المنظمة على النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور فراغ سياسي في آسيا الوسطى، بدأت الولايات المتحدة أولى خطواتها نحو التغلغل المباشر والفعال في المنطقة، مبشرة ببدء المرحلة الأوراسية من استراتيجيتها. وعززت نفوذها من خلال إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الدول المستقلة حديثا– Cooley, 2012, pp. 34 55). وكما أشار زبيغنيو بريجنسكي في كتابه "رقعة الشطرنج الكبرى"، فإن المصالح الأمريكية في المنطقة لا تقتصر على موقعها الجغرافي، بل تشمل أيضا مواردها الغنية من الطاقة (بريجنسكي، 2004، ص 160). ويعزز هذا الاهتمام لدى صانعي السياسات الأمريكيين أيضا قربهم من الصين، مما يسمح لهم بمراقبة النفوذ الصيني على المستويين الإقليمي والدولي. يضاف إلى ذلك رغبة الجمهوريات الآسيوية المستقلة في التحرر من الهيمنة الروسية بعد عقود من الحكم السياسي والعسكري الصارم. وانتهزت الولايات المتحدة الفرصة للتدخل من خلال تقديم الدعم والمساعدة لهم، مقابل تبنيهم للنموذج الليبرالي الغربي (عبد الناصر، 2008، ص 57–58).

وكان هذا النهج جزءا من استراتيجية تهدف إلى الحد من نفوذ روسيا والصين في المنطقة، بالإضافة إلى تضييق الخناق على إيران من الشمال والشرق، ومنع نقل التكنولوجيا النووية، فضلا عن نقل الصواريخ والأسلحة التقليدية وشبه التقليدية، وخاصة تلك التي يعود تاريخها إلى الحقبة السوفيتية، من دول المنطقة مثل كازاخستان وأوزبكستان، والتي تصفها الولايات المتحدة بالدول المارقة، مثل إيران (الحسيناوي، 2020، ص 304).

لا تتردد القوى الدولية في التدخل عسكريا في مواجهة أي تهديد حقيقي لمصالحها، وهو تدخل يرتبط عموما بعدم الاستقرار الإقليمي. وهكذا، شكلت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 نقطة تحول في تطبيق الاستراتيجية الأمريكية على الأرض، بنشر قواتها وإعادة تموضعها عالميا، بما يتماشى مع طبيعة التهديدات التي تشكلها هذه الهجمات. وقد شكلت هذه الأخيرة ذريعة للتدخل العسكري في أفغانستان، ثم لغزو العراق عام 2003، كجزء من رؤية استراتيجية تتجاوز الاعتبارات الأمنية المباشرة. لم يكن غزو أفغانستان مجرد رد عسكري على هذه الهجمات، بل كان يهدف إلى تعزيز الوجود الأمريكي في قلب القارة الأوراسية، نظرا لموقع أفغانستان الجغرافي، وقربها من العديد من جمهوريات آسيا الوسطى، ومواردها الطبيعية، وارتباطها بمشاريع الطاقة العابرة للحدود، من الصين إلى أوروبا (عبد الناصر، 2008، ص 57–58).

ساهم هذا الوجود العسكري الأمريكي في إنشاء قواعد عسكرية وإبرام اتفاقيات عبور ودعم لوجستي مع عدة دول في المنطقة. كانت طاجيكستان أول من وقع اتفاقية عبور لدعم عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تلتها أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، التي فتحت مجالها الجوي ووفرت تسهيلات لوجستية للقوات الأمريكية (محمد شاكر، 2017، ص 115). ومن أهم القواعد الأمريكية قاعدة ماناس

الجوية في قيرغيزستان، التي استخدمت لدعم العمليات العسكرية في أفغانستان، بالإضافة إلى قاعدة خان آباد الجوية (K2) في أوزبكستان، وهي قاعدة سوفيتية سابقة أعيد تفعيلها للغرض نفسه (دحمان، 2016، ص 133-134).

ومنذ عام 2004، بدأت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش[4](George W. Bush) (Smith, 2019, p. 45) بإنشاء قواعد دائمة على الأراضي الأفغانية، بما في ذلك كابول وهرات وبلخ وخوست وقندهار، لحماية مشاريع نقل الطاقة من آسيا الوسطى. وجاءت هذه المبادرة في سياق الترابط الوثيق بين قضايا الأمن والطاقة، بقيادة شركة يونوكال(Unocal Corporation) الأمريكية، التي سعت إلى تقليل الاعتماد على نفط الخليج، وإنهاء احتكار روسيا لطرق التصدير، ومنع الصين من الوصول إلى مصادر الطاقة (العضايلة، 2011، ص 85-86). كما دعمت الولايات المتحدة تطوير البنية التحتية الاستراتيجية، مثل خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان (BTC)[5]، لتحقيق الأهداف نفسها (الحسيناوي، 2020، ص 202).

اعتبرت الصين الوجود الأمريكي، وخاصة في قاعدة ماناس، تهديدا مباشرا لأمنها القومي، وأعربت عن قلقها بعرضها الدعم المالي على قيرغيزستان من اجل إغلاقها(السعيدي، وفاضل عبد علي، 2018، ص. 242). أما الموقف السياسي الروسي تجاه التوسع الأمريكي في نطاق نفوذها التقليدي، فقد عبر عنه رئيس وزرائها آنذاك، ميخائيل يفيموفيتش فرادكوف (Mikhail Yefimovich Fradkov)، حين صرح قائلا: "الهدف الرئيسي لمنظمة شنغهاي للتعاون هو منع ظهور الثورات الملونة في الفضاء السوفيتي السابق" (عبد الناصر، 2008، ص 57-58).

تجدر الإشارة إلى أن بعض الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في عدة دول في آسيا الوسطى استفادت من الدعم الأمريكي، في إطار التنافس الجيوسياسي على النفوذ في المنطقة. وتعد ثورة التوليب

(4) **جورج دبليو بوش:** سياسي أمريكي جمهوري، والرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية (2001-2009). ولد في 6 تموز 1946، وينتمي إلى عائلة سياسية نافذة. وهو ابن الرئيس السابق جورج بوش الأب، وشغل منصب حاكم ولاية تكساس قبل أن يصبح رئيسا، وهو المنصب الذي شغله من عام 1995 إلى عام 2000. شهدت فترة رئاسته أحداثا كبرى، أبرزها هجمات 11 سبتمبر 2001، والحرب على الإرهاب. عرف بحزمه، وواجه انتقادات لاذعة خلال ولايته الثانية، لا سيما فيما يتعلق بحرب العراق والأزمة المالية عام 2008.(Smith, 2019, p. 45)

(5) يشير هذا إلى خط أنابيب الغاز الذي يربط باكو (أذربيجان) وتبليسي (جورجيا) وميناء جيهان (تركيا) على البحر الأبيض المتوسط. يمثل هذا الخط، المختصر BTC، أحد الطرق الاستراتيجية لنقل النفط والغاز إلى الدول الأوروبية دون المرور عبر الأراضي الروسية. ولذلك، يعتبر الطريق المفضل للولايات المتحدة والدول الأوروبية، لما يضمنه من استقلال في مجال الطاقة (العيسى، 2017، ص 159).

في قيرغيزستان مثالا بارزا على ذلك، إذ أثارت مخاوف موسكو وبكين، اللتين اعتبرتاها امتدادا لما يسمى "الثورات الملونة"، التي استخدمتها السياسة الأمريكية للإطاحة بالأنظمة الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى تحت ستار الديمقراطية وحقوق الإنسان. واعتبرت روسيا والصين هذه الحركات تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار الإقليميين، لا سيما في ظل تداخل العوامل العرقية والدينية في المساحة الجغرافية الممتدة من القوقاز إلى آسيا الوسطى وصولا إلى غرب الصين، مما أدى إلى انتشار الاضطرابات خارج الحدود (حمياز، 2020، ص 263).

في ظل هذا المناخ السلبي والمتوتر، سعى المحور الروسي الصيني إلى تقليص النفوذ الأمريكي من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، التي دعت في بيانها الختامي في قمة أستانا عام 2005 إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة (عبد الكريم، 2016، ص 112). وتزامن هذا الإعلان مع إعلان الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف انتهاء الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة وإغلاق قاعدة خان آباد. أثارت هذه التصريحات غضب الولايات المتحدة، التي اتهمت الحكومة الأوزبكية بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وقررت تعليق مساعداتها الاقتصادية. كما أكدت أن قواتها ستبقى هناك طالما كان ذلك ضروريا لمكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار في أفغانستان (العضايلة، 2011، ص 85-86).

واصلت منظمة شنغهاي للتعاون الضغط على قيرغيزستان لتقليص تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة. في عام 2011، أعلن الرئيس القرغيزي ألماز بك أتامبابيف[6](Almazbek Atambayev) (Time Magazine, 2017)، رفض بلاده تمديد اتفاقية استخدام قاعدة ماناس، مصرحا بأن حكومته تعتزم تحويلها إلى مركز نقل مدني، وهي خطوة يرجح أنها نسقت مع موسكو، منهية بذلك الوجود العسكري الأمريكي في القاعدة عام 2014 (العضايلة، 2011، ص 85-86).

اعتبرت الولايات المتحدة هذه الأحداث دليلا واضحا على التنسيق الروسي الصيني الهادف إلى استعادة نفوذها وهيمنتها في آسيا الوسطى. وقد عبر عن هذا الموقف الجنرال ريتشارد مايرز(Richard Myers)، رئيس هيئة الأركان المشتركة آنذاك، الذي زعم أن موسكو وبكين لعبتا دورا حاسما في الضغط على أوزبكستان لطرد القوات الأمريكية، وفي حث قيرغيزستان على اتخاذ إجراءات مماثلة Weitz, 2008, p. 67-68).

(6) **ألماز بك أتامبابيف:** سياسي قرغيزي، من مواليد 17 أيلول 1956. كان الرئيس الرابع لجمهورية قرغيزستان من عام 2011 إلى عام 2017. شغل سابقا منصب رئيس الوزراء، وعرف بجهوده في تعزيز الاستقرار والعلاقات مع روسيا. بعد انتهاء ولايته، وجهت إليه اتهامات وأدين في عدة قضايا فساد، مما جعله شخصية مثيرة للجدل في الساحة السياسية القرغيزية. (Time Magazine, 2017).

يتضح مما سبق أن المبادرات الروسية والصينية، في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، قد ساهمت في إعادة تشكيل توازن القوى الدولي في آسيا الوسطى. وبرز نوع من "التوازن الناعم"(Soft Balance)، يفضل تجنب أي مواجهة مباشرة، وتقليص هامش المناورة للولايات المتحدة، وتعزيز مكانة منظمة شنغهاي للتعاون كبديل استراتيجي للتحالفات العسكرية التقليدية.

ثانيا: التنافس الروسي الصيني داخل المنظمة:

تشير معظم الدراسات إلى أن الصين وروسيا هما القوتين المحركتين داخل منظمة شنغهاي للتعاون، والفاعلتين الأكثر تأثيرا في تحديد توجهها العام. وينعكس هذا التأثير في الثقافة المؤسسية للمنظمة، من خلال اعتماد اللغتين الصينية والروسية كلغتين رسميتين، وكذلك في القواعد التي تتقاطع مع المبادئ التي تحكم العلاقات بين البلدين. ورغم جهود المنظمة لتحقيق التنمية والتكامل بين أعضائها، إلا أنها تواجه تحديات عديدة، منها التفاوت الكبير في القوة والنفوذ بين أعضائها. قد تهيمن الصين وروسيا على المشهد الجيوسياسي، بينما تعاني دول أصغر مثل أوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان من مشاكل داخلية كالفقر والبطالة والتخلف وعدم الاستقرار، مما يؤثر سلبا على استقرار المنظمة وفعاليتها. (Song, 2011, p. 53).

قد تواجه الشراكة الصينية الروسية تحديات متزايدة بسبب المنافسة الكامنة. فرغم التنسيق الأمني الذي اتسمت به المراحل الأولى من تعاونهما، برزت لاحقا رؤى وأولويات متباينة، حيث ركزت الصين على تأمين حدودها الغربية وتعزيز نفوذها الاقتصادي من خلال مبادرة الحزام والطريق، بينما سعت روسيا إلى ترسيخ نفوذها السياسي والعسكري في آسيا الوسطى.(عبد الدايم، 2019، ص 45-46).

وبرز هذا التناقض بوضوح خلال مناقشة توسيع عضوية المنظمة. فقد أيدت روسيا ضم دول مثل الهند وباكستان لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري، بينما ترددت الصين خوفا من تأثير ذلك على مصالحها الاقتصادية. ومع ذلك، لم يكن توسيع العضوية بالضرورة في مصلحة روسيا أيضا. كلما زاد عدد الأعضاء، زاد احتمال تراجعها النسبي، خاصة مع ضم دول لا تتوافق مع توجهاتها الإقليمية. كما تحمل هذه المسألة مخاطر أخرى، أبرزها التفسير دوليا كموقف متحيز في النزاعات الإقليمية، مما قد يدفع بعض الدول إلى البحث عن بدائل خارجية، مثل التقارب مع الولايات المتحدة. في المقابل، قد يؤدي تردد المنظمة في توسيع عضويتها إلى تراجع حماس الدول المرشحة ويثير تساؤلات حول فعاليتها، وبالتالي قد تعيق هذه العوامل مجتمعة جهود روسيا لتحويل المنظمة إلى تحالف عسكري قوي مناهض للولايات المتحدة(Aris, 2013,p.13).

تجلى هذا التناقض بوضوح خلال المناقشات حول توسيع عضوية المنظمة. فقد أيدت روسيا ضم دول مثل الهند وباكستان لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري، بينما ترددت الصين خوفا من تأثير ذلك على مصالحها الاقتصادية. ومع ذلك، لم يكن توسيع العضوية بالضرورة في مصلحة روسيا أيضا. فكلما زادت العضوية، زاد خطر التراجع النسبي، لا سيما مع ضم دول لا تتوافق مع توجهاتها الإقليمية. كما تحمل هذه القضية مخاطر أخرى، منها النظرة الدولية المتحيزة تجاه الصراعات الإقليمية، مما قد يدفع بعض الدول إلى البحث عن بدائل خارجية، كالتقارب مع الولايات المتحدة. في حين تردد المنظمة عن توسيع عضويتها، قد يؤدي إلى تراجع حماس الدول المرشحة للانضمام. (Deane, 2020, p.112).

في ضوء هذه المعادلة الضمنية، برز توزيع غير رسمي للأدوار، حيث تتولى روسيا الشؤون الأمنية والعسكرية، بينما تتولى الصين زمام المبادرة الاقتصادية. ورغم أن المنافسة لم تصل إلى مرحلة المواجهة، إلا أن كلا الجانبين يسعى إلى زيادة نفوذه عبر وسائل بديلة. وقد حرصت روسيا على تفعيل دورها في المنظمات الموازية، مثل منظمة الأمن الجماعي (CSTO)، التي تهيمن عليها عسكريا، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EurAzEC)، لزيادة نفوذها الاقتصادي. وهذه رسالة ضمنية لبكين، إنها لن تقبل بأن تصبح منظمة شنغهاي للتعاون أداة بيد الصين وحدها. في الوقت نفسه، تنتهج الصين سياسة أكثر حذرا، معتمدة على تنفيذ مشاريع البنية التحتية والشراكات الثنائية، دون الدخول في مواجهات مفتوحة داخل المنظمة، مما يجعل دول المنطقة تابعة لها اقتصاديا (مهدي، 2022، ص 47).

هذا التوازن الدقيق في النفوذ لا يخفي هشاشة الخلل المؤسسي للمنظمة. فضعف آليات حل النزاعات، وضعف المؤسسات، وغياب الهيئات التنفيذية، كلها عوامل تحد من قدرتها على إدارة الأزمات. وكانت النزاعات الحدودية بين طاجيكستان وقيرغيزستان مثالا صارخا على ذلك، حيث اقتصرت المنظمة على دور المراقب دون تدخل حاسم. وقد برهن ذلك على محدودية تأثيرها في إدارة التوترات الداخلية، واعتماد أعضائها على التسويات الثنائية بدلا من الإطار الجماعي. (Aris, 2013, pp.72-80).

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن القاعدة الأساسية للعلاقات الدولية هي أنه لا صداقات دائمة، بل مصالح دائمة. وطبيعة العلاقات الروسية الصينية داخل منظمة شنغهاي للتعاون خير دليل على ذلك. تمثل هذه المنظمة حالة فريدة من التعايش الاستراتيجي غير المتوافق، يجمع بين تعاون محدود وتنافس كامن على النفوذ في آسيا الوسطى. ويبدو أن مستقبل المنظمة يعتمد على قدرة الجانبين على إيجاد توازن مرن يعكس مصالحهما المشتركة في ظل الاستقطاب العالمي المتزايد.

المبحث الثالث

التداعيات الإقليمية لنشاط منظمة شنغهاي للتعاون في دول آسيا الوسطى

أصبحت منظمة شنغهاي للتعاون أداة مهمة في محاولات إعادة تشكيل الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى، حيث ينعكس تأثيرها بشكل واضح في الأوضاع الداخلية والخارجية لهذه البلدان.

1. التداعيات الأمنية والاستخباراتية:

شهد النظام الدولي تزايدا ملحوظا في التهديدات غير التقليدية مع بداية القرن الحادي والعشرين، كالإرهاب وتجارة المخدرات والجرائم الإلكترونية، والتي أصبحت تشكل تحديات جسيمة في عصرنا. ووفقا لنظرية عالم السياسة البريطاني باري بوزان، وأستاذ العلاقات الدولية أولي ويفر، لم يعد مفهوم الأمن يقتصر على التهديدات العسكرية التقليدية، بل اتسع ليشمل التهديدات غير التقليدية والعابرة للحدود الوطنية. وتفترض نظريتهما أن مفهوم الأمننة(Securitization) يمثل وسيلة لفهم هذه التحولات في طبيعة التهديدات الأمنية العالمية، وأن هذا التوسع في المفهوم يستلزم تفعيل التعاون الدولي من خلال المنظمات متعددة الأطراف مثل منظمة شنغهاي للتعاون.(Buzan & Waver, 1998, p.4).

بدأت منظمة شنغهاي للتعاون بالفعل بتطبيق إجراءات العمل الجماعي. فعلى سبيل المثال، في عام 2006، أحبطت أجهزتها الأمنية 20 هجوما إرهابيا، وواجهت مئات الجرائم المتطرفة، وفككت 440 معسكرا لتدريب الإرهابيين. كما اعتقلت أكثر من 2700 عضو في جماعات محظورة، وأدرجت 180 شخصا على قوائم المطلوبين دوليا، تعكس هذه الإنجازات نقلة نوعية في القدرات الاستخباراتية للدول الأعضاء في المنظمة. (الشيباني، الجابري، 2022، ص348).

وفي عام 2009، وسعت المنظمة نطاق تركيزها ليشمل التهديدات السيبرانية من خلال اعتماد اتفاقية اقترحتها روسيا لمكافحة ما أسمته "الإرهاب السيبراني"، والذي يعرف بأنه استخدام الفضاء الإلكتروني لتقويض استقرار الدول. ورغم الانتقادات الغربية لهذه الاتفاقية، التي تعتبر محاولة لتقييد الحريات الرقمية، لا تزال المنظمة أداة مهمة لحماية الأمن القومي ومواجهة التحديات الرقمية. (Laruelle & Peroz, 2013, pp.65-68).

لم تغفل منظمة شنغهاي للتعاون التهديد المتزايد لتهريب المخدرات، رغم أن هذه القضية لم تكن من أولوياتها عند إنشائها. وقد دفع تنامي دور هذه الشبكات الإجرامية المنظمة إلى تطوير آلياتها لمكافحة هذه الظاهرة، لا سيما بعد إعلان رؤساء الدول عام 2015 بشأن هذه القضية، والذي مثل نقطة البداية الرسمية لاعتماد تدابير أكثر صرامة. وقد أسفرت العمليات الخاصة التي نفذت داخل أراضي المنظمة عن ضبط كميات كبيرة، تقدر بنحو 69 طنا من الهيروين، تمثل حوالي 14% من الإجمالي العالمي، بالإضافة إلى

75 طنا من المواد الكيميائية الأولية المستخدمة في إنتاج المخدرات. وهذا يظهر دور المنطقة في عمليات التهريب الدولية. (UNODC, 2017).

تفاوتت نتائج وآثار التعاون الاستخباراتي بين الدول، تبعا لأهميتها وحجمها وعدد سكانها. على سبيل المثال، استفادت قيرغيزستان من هذا التعاون في جمع المعلومات الاستخبارية ومكافحة الحركات الانفصالية العابرة للحدود الوطنية، مثل حزب التحرير والحركة الإسلامية في أوزبكستان. من ناحية أخرى، استغلت كازاخستان عضويتها لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية مستقرة، مستفيدة من برامج التدريب العسكري الهادفة إلى تحسين قدراتها الدفاعية. أما تركمانستان، فنظرا لالتزامها بسياسة الحياد، فقد حدت من فوائد التعاون الإقليمي. (Cooley, 2012, p.125).

يرى الباحث أن التجربة الأمنية للمنظمة قد أثبتت قدرتها على مواجهة التحديات المتغيرة من خلال نهج متطور يشمل تنسيق الاستخبارات والعمليات الميدانية والوقاية من الجريمة. وهذا يجعلها لاعبا رئيسيا في تعزيز الأمن الوطني الإقليمي، لا سيما في مواجهة التحديات المعاصرة التي تتقاطع فيها السياسة مع الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

2. التداعيات العسكرية.

رغم النفي المتكرر للطبيعة العسكرية لمنظمة شنغهاي للتعاون، تشير المؤشرات إلى تحولها التدريجي إلى منظمة أمنية شاملة. بدأت التدريبات العسكرية الثنائية في تشرين الأول 2002 بين الصين وقيرغيزستان. وفي آب 2003، أجريت أول تدريبات رسمية عبر الحدود لمكافحة الإرهاب في كازاخستان ومقاطعة شينجيانغ الصينية، بمشاركة جميع الدول الأعضاء باستثناء أوزبكستان. وكانت هذه التدريبات الأولى التي تستضيف فيها الصين قوات أجنبية على أراضيها. وهدفت هذه الأنشطة إلى تنفيذ أحكام اتفاقية شنغهاي لعام 2001 بشأن مكافحة الإرهاب المشتركة، وتوسعت لاحقا لتشمل تدريبات سنوية بمشاركة روسيا ودول آسيا الوسطى. (China Daily, 2002).

استفادت طاجيكستان، على وجه الخصوص، من هذه التدريبات، نظرا للصعوبات التي واجهتها بعد الحرب الأهلية في التسعينيات، إذ ساهمت جهود المنظمة في دعم الاستقرار الداخلي. وبالمثل، تلقت قيرغيزستان وطاجيكستان، وهما أضعف أعضاء المجموعة عسكريا، دعما في مواجهة التهديدات المتعلقة بما تسميه المنظمة "الشرور الثلاث"(The Three Evils)، الإرهاب والانفصالية والتطرف الديني، وبالتالي تمكنتا من ضمان حماية فعالة لأمنهما القومي (جمال الدين، 2009، ص 21).

وفي عام 2005، نظمت منظمة شنغهاي مناورة عسكرية واسعة النطاق بعنوان "مهمة السلام" Peace (Mission)، والتي مثلت نقلة نوعية في التعاون العسكري، شارك فيها ما يقرب من 10,000 جندي من الدول الأعضاء، بما في ذلك كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. واستخدمت خلالها قاذفات استراتيجية من طراز Tu-22M3 وغواصات، بالإضافة إلى أكثر من 2000 قطعة من المعدات

العسكرية(Allison, 2010, pp. 108-111)، مما جعلها أكبر حدث عسكري في تاريخ المنظمة حتى ذلك الحين. كما حضر ممثلون من دول أخرى، مثل إيران والهند وباكستان ومنغوليا بصفة مراقبين، مما يعكس طبيعتها الإقليمية الموسعة. (عبد العظيم، وبسيوني، 2024، ص. 1055–1056).

يثير هذا النشاط العسكري غير المسبوق قلقا متزايدا في المجتمع الدولي، ويمثل تحديا جديدا للولايات المتحدة. وقد أعرب وكيل وزارة الخارجية آنذاك، روبرت ب. زوليك(Robert B. Zoellick)، عن مخاوف بلاده، مشيرا إلى أن الصين أصبحت مصدر قلق للولايات المتحدة. وحث الصين على الكشف عن حجم إنفاقها العسكري وشرح أسباب النمو المستمر لقدراتها الدفاعية. كما حذر من أي محاولة لفرض هيمنة إقليمية في آسيا. (Zoellick, 2005).

واصلت المنظمة تدريباتها العسكرية المنتظمة، لاسيما تلك التي أنفذتها بعد التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم عام 2014 والعقوبات الغربية المفروضة على موسكو. واستجابة لهذا الوضع الدولي، كثفت الصين تعاونها العسكري مع روسيا، حيث حصلت على أنظمة دفاع جوي من طراز S-400 وطائرات سوخوي –35 لتعزيز قدراتها العسكرية.(مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018، ص4).

أثار هذا التعاون الأمني المتنامي تساؤلات حول إمكانية تحول المنظمة إلى تحالف معاد للغرب. وقد عبر ليونيد إيفاشوف، مدير الأكاديمية الروسية للمشكلات الجيوسياسية، عن هذا الرأي عام 2008، داعيا منظمة شنغهاي للتعاون إلى أن تصبح قوة عالمية قادرة على موازنة النفوذ الغربي. وقد تأكد هذا التوجه بإعلان المنظمة عام 2013 الداعي إلى نظام دولي متعدد الأقطاب كبديل للنظام أحادي القطب الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. تعكس هذه التصريحات رؤية روسية صينية مشتركة لعالم ما بعد الليبرالية الجديدة، واستجابة آسيوية للنموذج الغربي للعولمة، الذي يميل إلى أمركة العالم. (حمياز، 2020، ص 167).

على الرغم من أن المنظمة لا تصنف رسميا كتحالف عسكري، إلا أن دورها الإقليمي والدولي دفع بعض المراقبين إلى وصفها بمنتدى لتحدي الهيمنة الأمريكية. ويعتقد هؤلاء المراقبون أن اجتماعاتها تمهد الطريق لحلف وارسو جديد، هذه المرة في آسيا بدلا من أوروبا الشرقية. ومع ذلك، لا تزال تفتقر إلى هيكل أمني شامل ومقر تنفيذي فعال، باستثناء وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لها في طشقند. كما تفتقر إلى قوة رد سريع، ولا تشارك في المداولات السياسية الدولية، وتركز على الشؤون الداخلية، على عكس حلف الناتو الذي يركز على التهديدات للأمن الخارجي. (السعيدي، وفاضل عبد علي، 2018، ص 240).

يتضح مما سبق أن التدريبات العسكرية للمنظمة عززت مكانة روسيا والصين كقوتين إقليميتين، مما ساعد دول آسيا الوسطى على تطوير قدراتها العسكرية والأمنية، مع التوفيق بين الحفاظ على سيادتها الوطنية واستخدام هيكل إقليمي مشترك، وهذا يجعل فعالية المنظمة يعتمد على تقارب أهداف أعضائها.

2. التداعيات الاقتصادية.

أصبح التركيز على البعد الاقتصادي للمنظمة أولوية أساسية، بالتوازي مع مهامها الأمنية. في عام 2003، أطلقت المنظمة برنامجا متعدد الأطراف يضم أكثر من 120 مشروعا في قطاعي الطاقة والنقل، مدعوما بإطار تنظيمي مصمم لتنسيق أنشطة شركات وبنوك الدول الأعضاء. وفي قمة عام 2004، منحت الصين قروضا بقيمة 900 مليون دولار أمريكي لشركائها، مما عزز مصداقيتها السياسية كقوة إقليمية موثوقة قادرة على تقديم الدعم عند الحاجة. (Song, 2011, p. 53).

كما اعتمدت المنظمة أيضا سياسة نقدية جديدة تعتمد على استخدام العملات المحلية في التجارة والاستثمار الثنائي، بالإضافة إلى إصدار السندات كبديل للدولار الأمريكي. ويعد هذا الإجراء جزءا من تحول استراتيجي يهدف إلى الحد من هيمنة الولايات المتحدة المستمرة منذ عقود على الاقتصاد العالمي، لا سيما في مجالات التجارة والذهب والمعاملات المالية. ووفقا لتقرير صادر عن شركة سيلك روود Silk (Road)، وهي شركة تحليل استراتيجي متخصصة في أوراسيا، فإن تفعيل العملات الوطنية للدول الأعضاء، كبديل للدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني، سيحفز التجارة ويعزز عملاتها المحلية. وفي هذا السياق، تواصل الصين دعم الجهود الرامية إلى تقليل اعتمادها على الدولار، وتسعى إلى استخدام اليوان كعملة بديلة في النظام المالي الدولي. (العمار،(د. ت)، ص 713-714).

وفي حزيران 2006، أنشأت المنظمة مجلس أعمال يربط بين القطاعين العام والخاص، ويسهل التنسيق في مجالات التجارة والمالية والعلوم والهندسة والنقل والزراعة. تندرج هذه المبادرة في إطار مبادرة الحزام والطريق، التي تهدف إلى تعميق التعاون، لا سيما من خلال عبور معظم الدول الأعضاء في المنظمة، مما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي في أوراسيا، ويخلق منصة مشتركة للتنمية الإقليمية الشاملة. أصبحت كازاخستان من أبرز المستفيدين من هذا التعاون، بفضل موقعها الجغرافي وبنيتها الاقتصادية، حيث تلقت استثمارات كبيرة في البنية التحتية والسكك الحديدية والطاقة. كما شهدت أوزبكستان تحسنا في مستوى تعاونها، وفتحت اقتصادها أمام الاستثمار الصيني(Laruelle & Peroz، 2013، ص 65-68)، الصيني ولا سيما في ظل رئاسة شوكت ميرزيوييف[7](Shavkat Mirziyoyev). (Britannica, 2023).

واجهت دول مثل قيرغيزستان وطاجيكستان صعوبة في الاستفادة من هذه الشراكات نظرا لضعف بنيتها الاقتصادية واعتمادها على القروض الأجنبية، وخاصة من الصين، لتمويل مشاريع الطاقة والطرق. وقد أثار هذا الوضع مخاوف بشأن تبعيتها، إذ إن الدول الأصغر حجما أقل حماية من هيمنة القوى الكبرى

(7) **شوكت ميرزيوييف:** هو رئيس أوزباكستان منذ 2016، ويعرف بشخصيته الإصلاحية والبراغماتية. قاد البلاد في مرحلة انتقالية بعد كريموف، وركز على الانفتاح الاقتصادي، وتحسين العلاقات الخارجية، وتنفيذ إصلاحات سياسية ودستورية، أبرزها تعديل الدستور في استفتاء 2023. (Britannica, 2023).

داخل المنظمة. ونتيجة لذلك، تمت معالجة العديد من هذه القضايا على المستوى الثنائي: فقد حصلت الصين على تنازلات بشأن بعض الموارد من طاجيكستان وقيرغيزستان مقابل تسوية الديون. وهكذا، أصبحت الصين المصدر الرئيسي للتمويل والاستثمار في آسيا الوسطى، وخاصة في قطاع الطاقة. وتستورد حوالي 40% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب تمر في تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان. وهذا يظهر الترابط الاستراتيجي العميق بين الصين ودول المنطقة. (Marat, 2009, pp.45-47).

تعاملت روسيا مع مبادرة الحزام والطريق بحذر في بدايتها، لكنها عززت تعاونها مع الصين استجابة لتداعيات الأزمة الأوكرانية، وذلك لمواجهة الضغوط الغربية. وصرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين[8](Vladimir Vladimirovich)، (Short, 2022, p. 15) خلال لقائه وزير الخارجية الصيني في 7 نيسان 2015، بأن العلاقات الثنائية بين البلدين قد وصلت إلى مستوى غير مسبوق، بما يتماشى مع الاحتياجات الاستراتيجية طويلة الأجل. (عبد العظيم، وبسيوني، 2024، ص 1055).

يرى الباحث أن التعاون الاقتصادي بين منظمة شنغهاي للتعاون ومبادرة الحزام والطريق يمثل تطور تدريجي ناتج عن التحولات الجيوسياسية والاقتصادية في أوراسيا. وقد ساهم هذا التعاون في تعزيز الترابط الإقليمي، رغم تنامي نفوذ الصين. ومع استمرار هذه الديناميكية، تتضح الحاجة إلى تطوير آليات أكثر فعالية لضمان توازن المصالح وتعزيز البعد الجماعي داخل منظمة شنغهاي للتعاون. ومع ذلك، فإن اعتماد المنطقة على الصين لتمويل مشاريعها الكبرى قد يعرضها لمخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية.

(8) **فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين:** ولد في 7 تشرين الأول 1952 في لينينغراد، وهو سياسي روسي وضابط مخابرات سابق. شغل عدة مناصب سياسية طوال مسيرته المهنية، أبرزها رئاسة روسيا من عام 2000 إلى عام 2008. كما شغل منصب رئيس الوزراء في عهد صديقه المقرب، الرئيس السابق ديمتري ميدفيديف. وهو رئيس روسيا منذ عام 2012.(Short, 2022, p. 15).

الخاتمة:

برزت منظمة شنغهاي للتعاون كواحدة من أهم المنظمات الإقليمية في أوراسيا، بفضل التزام أعضائها، بقيادة الصين وروسيا، ببناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. وقد أثبتت المنظمة فائدتها البالغة ليس فقط لدولها الأعضاء، بل أيضا للاستقرار الإقليمي والدولي، لا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي وصعود الصين كقوة دولية مؤثرة.

توضح هذه الدراسة كيف تطورت المنظمة من تحالف أمني محدود إلى منصة متعددة الأبعاد تعنى بالقضايا الأمنية والتنموية والاقتصادية. وتهدف إلى تحقيق توازن استراتيجي بين مصالح القوى الكبرى، واحتواء النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى من خلال تهيئة بيئة مواتية للتعاون الإقليمي، وإنشاء آليات للحوار وحل النزاعات. ومع ذلك، لا تزال المنظمة تواجه تحديات هيكلية، منها غياب المؤسسات الفعالة وآليات التنفيذ الملزمة، واعتمادها على التوافق، وتباين أولويات ومواقف أعضائها تجاه القوى العالمية.

ومن ثم فإن مستقبل المنظمة سوف يعتمد على قدرتها في التغلب على الانقسامات الداخلية وتطوير أدواتها المؤسسية، بما يسمح لها بلعب دور أكثر مركزية في نظام دولي يتطور نحو التعددية القطبية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب والمراجع العربية

1. بريجنسكي، زبيغنيو. (2004). الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم(ترجمة. عمر الأيوبي). دار الكتاب العربي للنشر. بيروت.
2. دحمان، قاسم. (2016). السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز.(الطبعة الأولى)، لندن.

ثانيا: الرسائل العلمية :

1. العضايلة، عبد الله فلاح عودة. (2011). التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991–2010. رسالة ماجستير(غير منشورة). كلية الآداب والعلوم. جامعة الشرق الاوسط.
2. لزهر.، وناسي. (2014). التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الامريكية. الصين. روسيا، (اطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر. باتنة. الجزائر.

ثالثا: البحوث والمقالات العربية.

1. العامري، ابتسام محمد. (2016). منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي، مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد.
2. جمال الدين، جبار علي عبد الله. (2009). مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (2)، كانون الأول.
3. الحسيناوي، جعفر بهلول جابر. (2020). التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية. مجلة حمورابي. العدد(33–34). السنة الثامنة.
4. العيسى، دريد. (2017). صراع النفوذ الروسي – الأمريكي على منطقة آسيا الوسطى – قزوين. مجلة جامعة تشرين. العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد(1).
5. السعيدي، سعد عبيد علوان.، وعبد علي، فاضل. (2018). علاقة منظمة شنغهاي للتعاون منظمات والأحلاف الاخرى. مجلة العلوم السياسية.(54).
6. الأغبري، سليم، وآخرون. (2017). منظمة شنغهاي للتعاون. كلية التجارة والاقتصاد. جامعة صنعاء.
7. حمياز، سمير. (2020). التعاون الروسي – الصيني لمواجهة الهيمنة الامريكية. منظمة شنغهاي نموذجا. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد (2).
8. سرور، عبد الناصر. (2008). الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991–2007. مجلة جامعة الأزهر. سلسلة العلوم الانسانية. العدد(1). غزة.
9. الشيباني، عدنان كاظم.، والجابري. ماهر حيدر. (2022). منظمة شنغهاي SCO ودورها الإقليمي والدولي دراسة في الجغرافية السياسية. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. العدد(1). بالمؤتمر.
10. العبد الله، عمر.، وخليل، فادي. (2013). منظمة شنغهاي للتعاون كتحالف مناهض للولايات المتحدة الامريكية. مجلة جامعة النهرين– سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد(4).
11. شاكر، محمد. (2017). العلاقات الايرانية – الطاجيكية إشكاليات البيئة الداخلية والخارجية. مجلة الدراسات الايرانية. العدد(5). ديسمبر.
12. عبد العظيم، محمد عبيد علي.، وبسيوني، درية شفيق. (2024). بواعث المحور الروسي الصيني لمجابهة الهيمنة الامريكية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. العدد (3).

13. العيساوي، محمد كاظم حسين. (2015). منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في اطار القانون الدولي, مجلة العلوم القانونية، العدد(1). كلية القانون، جامعة بغداد.
14. صيفي، مشاور. (2017). روسيا والصين– ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة استراتيجية؟ مجلة وحدة البحث والتنمية وإدارة الموارد البشرية. العدد(2)، ديسمبر.
15. عبد الجليل كريم، علي. (2024). مكانة ايران الإقليمية في التحالفات الدولية. مجلة كلية التربية. 57(2).
16. عبد الدايم، عبد الله. (2019). الصين وروسيا. العلاقات والتحولات الكبرى. القاهرة. دار المعرفة.
17. عبد الكريم، مصطفى.(2016). منظمة شنغهاي للتعاون وأثرها في السياسة الدولية. المركز العربي للدراسات.
18. الجمري، منصور. (2017، 5 أكتوبر). منظمة شنغهاي للتعاون تنافس الناتو. صحيفة الوسط البحرينية. العدد(1856).
19. العمار، هشام بن عبد العزيز بن عبد الله.(د. ت). منظمة شنغهاي للتعاون(SCO) الأهداف الحقيقية والتحديات المحتملة. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية.

رابعا: مراكز البحوث :

1. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. (2018). محددات العلاقات الروسية – الصينية وتجلياتها في الشرق الأوسط: تحليل سياسي. وحدة دراسة السياسات.

خامسا: المراجع الاجنبية :

1. Allison, R.(2010).Russia. China. and the Regional Order in Central Asia, M. P. Aminah (Ed). The international affairs of central. Routledge.
2. Aris, S. (2013).The Shanghai Cooperation Organization. Mapping Multilateralism in Transition. International Peace Institute.
3. Cooley, A. (2012). Great Games and Local Rules. The New Great Power Rivalry in Central Asia. Oxford University Press.
4. Colton, T. J. (2008). Yeltsin: A Life. Basic Books.
5. Smith, J. W. (2019). The Complexities of US-Russian Relations. New York. Academic Press.
6. kuhn, R. L. (2005). The Man Who Changed China. The Life and Legacy of Jiang Zemin. Crown Publishing.
7. Laruelle, M., Peyrouse, S.(2013). Globalizing Central Asia. Geopolitics and the Challenges of Economic Development. M. E. Sharp.
8. Song, W. (2011). Peaceful Rise from the Border. China's Exercise of Diplomatic Leadership in the Shanghai Cooperation Organization. In China's Border Politics (Chr 3). World Scholars Publishing House.
9. Short, B. (2022). Putin: His Life and Times. Macmillan Publishing.

سادسا: البحوث والمقالات الأجنبية :

1. Biles, A. J. K. et al. (2007). The Shanghai Cooperation Organization (SIPRI Policy Paper No. 17). Stockholm International Peace Research Institute.

2. Buzan, B., and Weaver, A. (1998). Security. A New Framework for Analysis. Lynne Rienner Publishers.
3. Marat, E. (2009). The State-Crime Nexus in Central Asia: State Weakness, Organized Crime. and Regime Stability. China-Eurasia Forum Quarterly. (7).
4. Deane, J. R. (2020). The Shanghai Cooperation Organization. A New Player in Central Asia. London. Routledge.
5. Poland, J. (June 20, 2011). Ten Years of the Shanghai Cooperation Organization: A Lost Decade? A Partner for the United States. Foreign Policy at the Brookings Institution. https://www.brookings.edu
6. Weitz, R. (2008). The Shanghai Cooperation Organization in China-Russia Security Relations. Strategic Parallelism without Partnership or Passion? Strategic Studies Institute, US Army War College.
7. ETH Zurich. (2006). China and Russia: The Shanghai Cooperation Organization(SCO). https://www.files.ethz.ch/isn/56814/China_Russia.pdf
8. China Daily. (September 16, 2002). Shanghai Cooperation Organization holds first joint military exercises https://www.chinadaily.com.cn/en/home/2002
9. Zoellick, R. B. (September 21. 2005). Where Is China Going: From Membership to Responsibility? Remarks for the National Commission on U.S. China Relations. U.S. Department of State. https://2001-2009.state.gov/s/d/former/zoellick/rem/53682.htm
10. Encyclopedia Britannica. (2025. October 9). Islam Karimov. https://www.britannica.com/biography/Islam-Karimov.

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

List of sources and references:

First: Arabic Books and References.

1. Brzezinski, Zbigniew. (2004). The Choice. World Domination or World Leadership (translated by Omar Al-Ayyoubi). Dar Al-Kitab Al-Arabi Publishing House. Beirut.
2. Dahman, Qasim. (2016). Russian Foreign Policy in Central Asia and the Caucasus (first edition). London.

Second: Academic Theses:

1. Al-Adhaileh, Abdullah Falah Awda. (2011). International Competition in Central Asia 1991-2010. Master's Thesis (unpublished), Faculty of Arts and Sciences. Middle East University.
2. Lazhar, Nassi. (2014). Strategic Interactions in Central Asia. A Study of the Relations between the Power Triangle. United States, China, and Russia (unpublished doctoral dissertation). Faculty of Law and Political Science. Hadj Lakhdar University, Batna, Algeria.

Third: Arabic Research and Articles:

1. Al-Amiri, Ibtisam Muhammad. (2016). The Shanghai Cooperation Organization for Regional Affairs. Center for International Studies, University of Baghdad.
2. Jamal al-Din, Jabbar Ali Abdullah. (2009). The Future of Regional Cooperation Systems in Light of International Changes. Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Issue (2). December.
3. Al-Husseinawi, Jafar Bahloul Jaber. (2020). International Competition over the Strategic Central Asian Region, Hammurabi Journal. Issue (33-34). Year Eight.
4. Al-Essa, Dardi. (2017). The Russian-American Struggle for Influence over the Central Asia-Caspian Region, Tishreen University Journal, Economic and Legal Sciences, Issue (1).
5. Al-Saeedi, Saad Obaid Alwan, and Abd Ali. Fadel. (2018). The Relationship of the Shanghai Cooperation Organization with Other Organizations and Alliances, Journal of Political Science. (54).
6. Al-Aghbari, Salim, et al. (2017). The Shanghai Cooperation Organization, Faculty of Commerce and Economics, Sana'a University.
7. Hamiaz, Samir. (2020). Russian-Chinese Cooperation to Confront American Hegemony: The Shanghai Organization as a Model, Algerian Journal of Security and Development. Issue (2).
8. Sorour, Abdel Nasser. (2008). The US-Russian Strategic Conflict in Central Asia and the Caspian Sea and Its Implications for the Countries of the Region 1991-2007. Al-Azhar University Journal, Humanities Series, Issue (1). Gaza.
9. Al-Shaibani, Adnan Kazim, and Al-Jabri. Maher Haider (2022). The Shanghai Cooperation Organization (SCO) and its Regional and International Role. A Study in Political Geography. Tikrit University Journal for Humanities, Issue (1). at the conference.
10. Al-Abdullah, Omar, and Khalil. Fadi (2013). The Shanghai Cooperation Organization as an Anti-US Alliance, Al-Nahrain University Journal - Economic and Legal Sciences Series, Issue (4).
11. Shaker, Muhammad (2017). Iranian-Tajik Relations: Problems of the Internal and External Environment, Journal of Iranian Studies, Issue (5). December.
12. Abdul-Azim, Muhammad Ubaid Ali, and Basyouni, Durya Shafiq (2024). Motives of the Russian-Chinese Axis to Confront American Hegemony, Scientific Journal of Commercial Research and Studies, Issue (3).

13. Al-Issawi, Muhammad Kazim Hussein (2015). The Shanghai Cooperation Organization: A Study within the Framework of International Law, Journal of Legal Sciences, Issue (1), College of Law, University of Baghdad.
14. Saifi, Mishwar. (2017). Russia and China - and the Shanghai Cooperation Organization: Which Strategic Partnership? Journal of the Research, Development, and Human Resources Management Unit, Issue (2), December.
15. Abdul Jalil Karim, Ali. (2024). Iran's regional position in international alliances, Journal of the College of Education. 57(2).
16. Abdel-Dayem, Abdullah. (2019). China and Russia, Relations and Major Transformations. Cairo: Dar Al-Maarefa.
17. Abdul Karim, Mustafa. (2016). The Shanghai Cooperation Organization and its Impact on International Politics, Arab Center for Studies.
18. Al-Jamri, Mansour. (2017. October 5). The Shanghai Cooperation Organization Competes with NATO. Al-Wasat Bahraini Newspaper, Issue 1856.
19. Al-Ammar, Hisham bin Abdulaziz bin Abdullah. (n.d.). The Shanghai Cooperation Organization (SCO): Real Objectives and Potential Challenges, Wadi Al-Nil Journal of Human, Social, and Educational Studies and Research.

Fourth: Research Centers:

1. Harmoon Center for Contemporary Studies (2018). Determinants of Russian-Chinese Relations and Their Manifestations in the Middle East: A Political Analysis. Policy Studies Unit.

Fifth: Foreign references:

1. Allison, R.(2010).Russia, China, and the Regional Order in Central Asia, M. P. Aminah (Ed). The international affairs of central. Routledge.
2. Aris, S. (2013). The Shanghai Cooperation Organization. Mapping Multilateralism in Transition. International Peace Institute.
3. Cooley, A. (2012). Great Games and Local Rules: The New Great Power Rivalry in Central Asia. Oxford University Press.
4. kuhn, R. L. (2005). The Man Who Changed China: The Life and Legacy of Jiang Zemin. Crown Publishing.
5. Smith, J. W. (2019). The Complexities of US-Russian Relations. New York: Academic Press.
6. Lantigne, M. (2018). Russia, China, and the Shanghai Cooperation Organization. In H. Blakkisrud (ed.). Russia's Eastward Turn. Palgrave Macmillan.
7. Laruelle, M., Peyrouse, S.(2013). Globalizing Central Asia: Geopolitics and the Challenges of Economic Development. M. E. Sharp.
8. Song, W. (2011). Peaceful Rise from the Border: China's Exercise of Diplomatic Leadership in the Shanghai Cooperation Organization. In China's Border Politics (Chr 3). World Scholars Publishing House.
9. Short, B. (2022). Putin: His Life and Times. Macmillan Publishing.

Sixth: Foreign sources:

1. Biles, A. J. K. et al. (2007). The Shanghai Cooperation Organization (SIPRI Policy Paper No. 17). Stockholm International Peace Research Institute.
2. Buzan, B., and Weaver, A. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Lynne Rienner Publishers.
3. Marat, E. (2009). The State-Crime Nexus in Central Asia: State Weakness, Organized Crime, and Regime Stability. China-Eurasia Forum Quarterly. (7).
4. Deane, J. R. (2020). The Shanghai Cooperation Organization. A New Player in Central Asia. London. Routledge.

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

5. Poland, J. (June 20, 2011). Ten Years of the Shanghai Cooperation Organization. A Lost Decade? A Partner for the United States. Foreign Policy at the Brookings Institution. https://www.brookings.edu
6. Weitz, R. (2008). The Shanghai Cooperation Organization in China-Russia Security Relations: Strategic Parallelism without Partnership or Passion? Strategic Studies Institute, US Army War College.
7. ETH Zurich. (2006). China and Russia: The Shanghai Cooperation Organizatio (SCO)https://www.files.ethz.ch/isn/56814/China_Russia.pdf
8. China Daily. (September 16, 2002). Shanghai Cooperation Organization holds first joint military exercises. https://www.chinadaily.com.cn/en/home/2002
9. Zoellick, R. B. (September 21, 2005). Where Is China Going: From Membership to Responsibility? Remarks for the National Commission on U.S.-China Relations. U.S. Department of State. https://2001-2009.state.gov/s/d/former/zoellick/rem/53682.htm
10. Encyclopedia Britannica. (2025, October 9). Islam Karimov. https://www.britannica.com/biography/Islam-Karimov.